

# مقدمة

## مقدمة

يسعى الباحث في علم الاجتماع إلى فهم الظواهر الاجتماعية وسلوكيات الافراد لتفسير دلالتها معتمدا على الملاحظة والمعابنة المباشرة للوقائع الاجتماعية لشرح لماذا توجد على نحو ما وليس على نحو آخر لتأتي مرحلة التأويل والربط بين واقعة السلوك وبين العلاقة الدلالية بين ما هو فردي وما هو جماعي، فالملاحظة بحسب دوركهايم هي بداية الممارسة السوسيولوجية وان تلاحظ مع الحفاظ على النزاهة والحياد والتجرد من الأحكام المسبقة والقيمية المبنية عن الميول العاطفية .

وسنحاول في هذه المذكرة إن نتطرق الى سوسيولوجية البلدية والمجتمع فقد أصبح نظام الإدارة المحلية يلقي اهتماما متزايدا لدى أصحاب القرار في جميع دول العالم وفي الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، خاصة مع تصاعد تيار العولمة وسيادة النظام اللامركزي الذي أصبح سمة ومعيار الدولة المعاصرة، والأداة الرئيسية لزيادة فعالية وكفاءة الجهاز الإداري للقيام بهامه ومواجهة المتطلبات الملحة للمجتمع.

إن أحد المبررات القوية لقيام نظام الإدارة المحلية والأخذ به كأسلوب في التنظيم الإداري والسياسي للدولة، إنما يتمثل في وجود حاجات محلية متميزة يتطلب الأمر إشباعها، ولكي تتمكن الوحدات المحلية (الجماعات المحلية) من أداء مهامها والتحمل بالتزاماتها وإشباع تلك الحاجات المحلية الخاصة والنهوض بالتنمية المحلية الشاملة التي تساهم في تحقيق التنمية الوطنية المتوازنة والمستدامة، يقتضي اهتمام الدول المتقدمة والنامية على السواء إلى تأصيل وتطوير نظام اللامركزية الإدارية إعمالا لمبادئ حسن الإدارة من ناحية، وتكريسا لمقتضيات وقواعد الديمقراطية من ناحية أخرى.

فقد أضحت الاعتماد على الإدارة المحلية أمرا لا غنى عنه من أجل التغلب على مشكلات المواطنين وتحسين الخدمات التي تقدم لهم في مجال الصحة والتعليم والبنية التحتية والأمن وغيرها من الخدمات العامة، وحتى تتمكن الإدارة المحلية من تحقيق ذلك فإنها تحتاج إلى موارد مالية وبشرية كافية.

ولقد ضاعف من أهمية الإدارة المحلية الزيادة الهائلة في عدد السكان وتنامي حاجتهم إلى المزيد من الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية، وكنتيجة لهذا فقد قامت الدولة بالتوسع في منح الصلاحيات والاختصاصات للإدارات المحلية.

وعلى الرغم من تنوع واختلاف نظم الإدارة المحلية، فإن الدول المتقدمة منها والنامية تختار من بين هذه النظم أكثرها ملائمة لظروفها التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتعتبر التنمية المحلية، منذ النصف الثاني من القرن الماضي من أهم الاهتمامات لمختلف الحكومات، مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع المكاسب والخيرات بين مختلف الأجيال، على اعتبار الفقر يتطلب جهود ضخمة لمعالجة المشكلات الناتجة عنه، لذا تعتبر التنمية المحلية أداة مهمة لمواجهة مختلف التحديات المتزايدة لأفراد المجتمع، وتحقيق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم، بدون الإخلال بالأبعاد الأساسية التي تواجه التنمية المحلية، من البعد الاقتصادي إلى البعد الاجتماعي، إلى البعد البيئي.

ويشجع على تبنى الدول لنظم الإدارة المحلية أن أفراد المجتمع المحلي يعرفون بعضهم بعضا كما أنهم أجدر الناس بمعرفة مشكلاتهم، وهو ما يجعل الإدارة المحلية أجدر الجهات على تنفيذ الخدمات لهؤلاء المواطنين وأكثرهم قدرة على معالجة مشكلاتهم وتطلعاتهم من اجل النهوض بالتنمية المحلية.

إن ارتباط التنمية المحلية بالتنظيم الإداري المحلي حقيقة ثابتة في الأنظمة العالمية، وهو ارتباط قائم على مستويين، أحدهما عضوي والآخر وظيفي.

وبما أنه يتعذر على الحكومة تسيير أقاليمها بنفسها والاطلاع على حقيقة أوضاعها وتلبية حاجيات أفراد هذه الأقاليم من خلال أجهزة مركزية تجهل حقيقة الواقع المحلي، فإن الحكومة تعمد إلى إيجاد آليات تمكنها من تلبية حاجيات الأفراد محليا من خلال إشراكهم في تسيير أقاليمهم بأنفسهم ضمن أطر وتنظيمات لا تؤثر على كيان الدولة الواحد تمثل هذه الأطر في الغالب الجمع بين عناصر منتخبة، كممثلي للشعب في المجالس المحلية المنتخبة، وعنصر آخر ممثل للإدارة مجالس وأجهزة إدارية معينة، يشكل هذا التزاوج بينهما المفهوم العضوي للجماعات المحلية أو الإدارة المحلية، ويبقى نجاح وتجسيد برنامج التنمية المحلية مرهونا بمدى توافق هذين العنصرين وتجاوز أي خلاف بينهما في قيادة الإدارة المحلية.

أما فيما يتعلق بالمفهوم الوظيفي للجماعات المحلية، فإنه يتمثل في الصلاحيات أو الاختصاصات التي أسندت لها القيام بمهمة إعداد وتنفيذ القرار التنموي المحلي، حيث يعد استقلال الجماعات المحلية ركن أساسي للتنمية المحلية.

إن من مميزات التنظيم الإداري المحلي، أنه يكرس مبدأ مشاركة الأفراد في إدارة شؤونهم المحلية وبهذه الصفة يكون قد جسد صورة من صور الديمقراطية، ألا وهي صورة ممارسة حقهم في الانتخاب واختيار من المرشحين ما يناسبهم ويعبرون عن احتياجاتهم، في إطار القوانين المنظمة للعمليات الانتخابية وهامش الحرية المتروك لهم في أن يفصحوا عما يتعلق بمصيرهم التنموي.

إن نجاح مهمة الجماعات المحلية وتحديد البلدية في مجال التنمية المحلية، يتطلب ضمان استقرارها وإبعادها عن حالات الانسداد التي تعطل شؤون المواطنين، لتعزيز دورهما أي (الولاية والبلدية) في إدارة الشؤون المحلية، خاصة في مجال تنفيذ المشاريع التنموية، وتجسيد أكبر لمكانة الديمقراطية.

إن إسناد مهمة إنجاز التنمية المحلية إلى البلدية، يقتضي بالأساس وضعه تحت تصرفها، أي البلدية ومرافقتها بجملة من الآليات، بدءا من التأطير القانوني والتنظيمي الكفيل بالإجابة عن كل تساؤل، فيما يخص تسيير وتنظيم مجال التنمية المحلية، التي تتعدد خدماتها بتعدد أدوارها ومرافقتها، أين يتقاطع دور البلدية مع باقي أدوار القطاع الفاعلة والمعنية هي الأخرى بالتنمية المحلية، فهي بذلك -أي البلدية- تستقي قوتها وفعاليتها من القوانين الرسمية والمستقلة، التي تهدف إلى تنظيم العلاقات القانونية التي تنشأ في هذا الفضاء.

ونظرا للأهمية البالغة التي تعترى هذه المسألة، ورغم حساسيتها الشديدة، فقد بذلت محاولة للقيام ببحث نظري وميداني، حول موضوع دور أعضاء المجلس الشعبي البلدي المنتخب في إحداث التنمية المحلية، على مستوى البلدية التي انتخبوا فيها، بغرض تسليط الضوء أكثر على هذا الموضوع، والولوج إلى أعماقه والإحاطة بمختلف جوانبه.

حيث تناولنا من خلال هذا البحث خمسة فصول، موزعة وذلك على النحو الآتي:

**الفصل الأول** وخصص لـ "الإطار العام للدراسة" وقد اشتملت عناصره الفرعية الموضوعات التالية:

إشكالية الدراسة، أهمية الموضوع ومبررات اختياره، أهداف الدراسة، المفاهيم الأساسية المستخدمة في الدراسة، الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة ، بالإضافة للمقاربة النظرية .

أما الفصل الثاني الذي يحمل عنوان: " التنمية المحلية "، فتطرقنا من خلاله إلى العناصر التالية: مفهوم التنمية و التنمية المحلية ونماذج عن برامج التنمية المحلية . بعدها يأتي الفصل الثالث الذي يحمل عنوان: " المجلس الشعبي البلدي " الذي تناولنا فيه: القواعد القانونية لتكوين المجلس الشعبي البلدي ، البلدية وتحليل للهيكلة التنظيمي للبلدية .

وتم الفصل الرابع في هذا الباب، ذو الطبيعة المنهجية والميدانية، فهو يتطرق لـ: "الإطار الميداني للدراسة" فيشتمل على العناصر التالية:

منهج الدراسة، وأدوات جمع البيانات، مجالات الدراسة، وكيفية تحليل البيانات، ومجتمع البحث. المعالجة الإحصائية ، أدوات جمع البيانات ، استمارة الاستبيان ، مجالات الدراسة ، الدراسة الاستطلاعية ، العينة ( المجال البشري للدراسة ) ، وصف المنهجية المستعملة

وأخيرا الفصل الخامس الذي يحمل عنوان: "عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة "، تطرقنا من خلاله إلى معالجة: النتائج في ضوء الفرضيات الجزئية والفرضية العامة إضافة الى دور المرأة في التنمية .

ثم حاولنا تلخيص أهم الأفكار والقضايا التي تطرقنا إليها عبر هذا البحث من خلال الخاتمة .